الإستراتيجية العربية العامة
لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
بناء مجتمع المعلومات
2007-2012

يوليو 2007

الفهرس

مقدمة 3

أولا: المبادىء العامة للاستراتيجية وأهدافها 4

1- الهدف الاستراتيجى الأول: "خلق سوق تنافسى لمجتمع المعلومات العربى" 6

1-1 السياسات والتشريعات الخاصة بخلق سوق تنافسى لمجتمع المعلومات العربى 6

1-2 المحور الأول: البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 6

1-3 المحور الثانى: تنمية صناعة وخدمات المحتوى الرقمى العربى 7

1-4 المحور الثالث: خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات 9

1-5 المحور الرابع: بناء الثقة والأمن فى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات 9

2- الهدف الاستراتيجى الثانى: "تحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات"10

2-1 السياسات والتشريعات الخاصة بتحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات 10

2-2 المحور الخامس: النفاذ الى المعلومات 11

2-3 المحور السادس: بناء وتنمية القدرات باستخدام التعلم والتدريب الإلكترونى 11

2-4 المحور السابع: تنمية خدمات الحكومة الإلكترونية 12

2-5 المحور الثامن: تنمية الخدمات الصحية باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات 12

2-6 المحور التاسع: تنمية الأعمال الالكترونية 13

2-7 المحور العاشر: تطوير مؤسسات البريد 13

3- الهدف الاستراتيجى الثالث: تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات" 15

3-1 السياسات والتشريعات الخاصة بتنمية الصناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات 15

3-2 المحور الحادى عشر: البحث العلمى والابتكار والتطوير فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات 15

3-3 المحور الثانى عشر: تنمية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة 16

3-4 المحور الثالث عشر: بناء وتنمية الكوادر اللازمة لتنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات 17

ثانيا: سياسات التنفيذ 18

أ) دور الحكومات 18

ب) دور القطاع الخاص 19

جـ) دور المجتمع المدنى 19

د) التعاون الإقليمي والدولى 20

هـ) دور مؤسسات التمويل 20

ثالثا: متابعة تنفيذ الاستراتيجية 22

رابعا: الخلاصة 23

المراجع والوثائق الأساسية 24

مقدمة

كانت الدول العربية من بين أولى المجموعات الإقليمية التي أدركت أهمية تبنى وتنفيذ استراتيجية على المستوى الاقليمى لبناء مجتمع المعلومات، الأمر الذى انعكس فى اقرار وثيقة الإستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلوماتية وذلك فى قمة عمان 2001، التى استهدفت العمل على تعزيز استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كأحد الأدوات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد أعطى انعقاد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات بمرحلتيها فى جنيف 2003 وتونس 2005 زخماً استثنائياً لعملية بناء مجتمع المعلومات على المستويات الوطنية والدولية، وأسهم بشكل كبير فى زيادة وعى الحكومات وبقية أصحاب المصلحة بأهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للتنمية. بناء عليه اتخذت العديد من الحكومات خطوات محددة من أجل التوسع في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على الصعيدين الرأسي والأفقي، وذلك عن طريق صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية وخطط عمل. وقد لجأت بعض الدول من أقاليم مختلفة إلى صياغة استراتيجيات "إقليمية" لضمان درجة أكبر من الفاعلية فى خلق بيئة ملائمة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وبعد مضى أكثر من خمس سنوات على اقرار الوثيقة الأولى للاستراتيجية العربية تبين أنه ثمة حاجة الى صياغة واقرار وثيقة جديدة لتمكين الدول العربية من العمل على المستوى الوطنى والاقليمى لتعزيز التفاعل بين مختلف الأطراف المعنية لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى عملية التنمية المستدامة. ولقد صيغت هذه الوثيقة لتكون اطاراً للتنمية الإقليمية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى الدول العربية، أخذة فى الاعتبار التطورات الاقليمية والدولية ذات الصلة بمجتمع المعلومات وعلى وجه الخصوص مخرجات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات بمرحلتيها فى جنيف 2003 وتونس 2005. كما تعد بنود هذه الوثيقة ومحاورها الأساس لوضع الاطار التنفيذى من خلال خطط العمل والمشروعات المشتركة ذات الأولوية فيما بين الدول العربية.

وقد تم تحديد الرؤية الاساسية لمجتمع المعلومات العربي 2012 على النحو التالى:

"بناء مجتمع معلومات عربى متكامل من خلال تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وإقامة صناعة عربية فى هذا المجال لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة"

أولا: المبادىء العامة للاستراتيجية وأهدافها

ترتكز هذه الاستراتيجية على المبادىء التى أقرتها القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، وتهدف الى تمكين الدول والمجتمعات العربية للاسهام بفاعلية مع المجتمع الدولى لبناء مجتمع معلومات جامع وذى توجه تنموى ويضع الانسان فى صميم اهتماماته على أسس أهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وفقا لما أقرته القمة.

وتستند الاستراتيجية، التى أخذ فى الاعتبار عند وضعها الواقع العربى والمتطلبات ذات الصلة بملاحقة التطور المستمر والمتسارع لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، الى:

- التوسع فى تحرير الخدمات من أجل خلق سوق عربى تنافسى يندمج فى الاقتصاد العالمى.
- الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية.
- التكامل في تقديم خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإعلام من اجل اتاحة أفضل الخدمات للمواطن العربي.
- تعظيم التعاون العربى على أسس اقتصادية من أجل خلق كيانات فاعلة فى هذا المجال.
- التفاعل مع المجتمع الدولى وآلياته من أجل نقل وتطوير التكنولوجيا وجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل.
- تفعيل الاتصال والتوعية لضمان نجاح الاستراتيجية من حيث تعريف مختلف الأطراف من أصحاب المصلحة بمكوناتها وغاياتها ومقاصدها ، وبالأدوار الملقاة على عاتق كل منهم نحو انجاحها وتطويرها.
- استحداث وتفعيل آليات لمتابعة التنفيذ باعتبار ذلك من الأمور الضرورية لنجاح الاستراتيجية.
- استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحسين حياة الانسان العربى
- مواصلة كافة الجهود التى بذلت فى تعظيم الاستفادة من نظم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

ونظرا للتطور المتسارع فى هذا المجال، يتم عمل مراجعة دورية لهذه الاستراتيجية للتأكد من مرونتها وتوافقها مع أحدث الاتجاهات التكنولوجية التى تصب فى مصلحة المنطقة العربية وتؤدى الى تعظيم نتائجها.

وقد تم تلخيص المبادئ السابقة فى ثلاثة أهداف استراتيجية، وهى:

- خلق سوق تنافسى لمجتمع المعلومات العربى كجزء من مجتمع المعلومات العالمى.
- تحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات للمواطن العربى باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف خلق فرص عمل جديدة وتأهيل منتاجاتها وخدماتها للتصدير فى السوق العالمى.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف وضع سياسات وتشريعات متجانسة لخلق بيئة تمكينية ملائمة، تم تحديدها لكل هدف. كما تتضمن الاستراتيجية ثلاثة عشر محوراً تمثل منهجاً للعمل على تنفيذ تلك الاهداف، وقد تم مراعاة اتفاقها مع خطوط العمل الواردة فى مخرجات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. وذلك على النحو المبين لاحقا.

1- الهدف الاستراتيجى الأول: "خلق سوق تنافسى لمجتمع المعلومات العربى"

ان إيجاد بيئة تنافسية في كافة البلدان العربية تصلح لتشجيع نمو الاستثمارات الوطنية والإقليمية والعالمية في كافة مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تعتبر من أهم الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية المستدامة لدول المنطقة. ويتطلب هذا العمل من خلال مجموعة متجانسة من السياسات والتشريعات التى تهيئ المناخ اللازم لذلك بصورة متوازية مع دعم البنية التحتية والمحتوى الرقمى وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

1-1 السياسات والتشريعات الخاصة بخلق سوق تنافسى لمجتمع المعلومات العربى

تم تحديد عدد من السياسات والتشريعات المتجانسة لخلق سوق تنافسى لمجتمع المعلومات العربى، وهى:

- مراجعة التعرفة الدولية بما فيها التجوال بغرض التخفيض .
- مراجعة الإطار التنظيمى لخدمات الاتصالات من خلال الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات من أجل خلق سوق يعزز الشفافية ويشجع على التنافس.
- تعظيم استثمار الطيف الترددى داخل الوطن العربى بالتنسيق اللازم مع المجتمع الدولى.
- مراجعة التعريفة الدولية لخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (خدمات صوتية – خدمات مرئية – خدمات الدعم الفنى – خدمات العملاء – ....) والتجوال الدولى.
- وضع اطر تنظيمية للخدمات المرئية والسمعية وتكاملها مع خدمات تكنولوجيا المعلومات.
- وضع نماذج اقتصادية لخدمات المحتوى العربي المرئى والسمعى والمعرفى والفنى.
- وضع آليات تنظيمية لضمان مجتمع معلومات آمن.

وللعمل على خلق سوق تنافسى لمجتمع المعلومات فى ظل تلك السياسات والتشريعات يتم العمل على أربعة محاور، هى:

1-2 المحور الأول: البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ينبغي بذل الجهود لتوفير بنية تحتية متطورة من شبكات الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها، تكون مهيأة لمراعاة الظروف الإقليمية والوطنية، يسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة وتستفيد من إمكانات تكنولوجيا النطاق العريض فى الانترنت فائق السرعة Broadband والتقارب والتلاحم بين قطاع الاتصالات والاعلام Media Convergence وغيرهما من التكنولوجيات المبتكرة كلما أمكن. وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- تنمية وتشجيع الاستثمار من أجل بناء شبكة ربط فقرية للألياف الضوئية بين الدول العربية تساعد على تقديم خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين الدول العربية بعضها البعض ودول العالم بكفاءة عالية وأسعار مناسبة.
- تشجيع زيادة الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية فى الانترنت فائق السرعة والخدمات الرقمية المتكاملة.
- وضع الاطر والخطط اللازمة لتشجيع انشاء شبكات الجيل التالى (Next Generation Networks) والعمل على تعظيم الاستفادة منها.
- رفع كثافة خدمات الاتصالات في المنطقة العربية وتنفيذ سياسة الخدمة الشاملة.
- وضع الخطط الهادفة الى رفع معدل انتشار خطوط الهاتف الثابت أو الجوال مع زيادة انتشار واستخدامات شبكة الإنترنت بأسعار ملائمة.
- ربط نقاط تبادل الإنترنت على الصعيد الإقليمي مع توفير مسارات بديلة للربط مع شبكة الإنترنت للاستخدام في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.
- تحقيق التجانس بين البنى التحتية الوطنية والتعاملات الآمنة والتكامل الإقليمى بالنظر الى كونه من وسائل وآليات خفض التكاليف والتقليل من الازدواجية واتاحة الدعم المتبادل فيما بين الدول العربية.
- السعى ضمن الإستراتيجيات الوطنية لزيادة النفاذ إلى شبكات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من قبل المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات ومؤسسات البحث العلمى والمكتبات ومكاتب البريد ومراكز التجمع والنوادى والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور.
- الاستمرار فى تطوير البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وتأمين وسائل الربط المباشر بين البلاد العربية.

3-1 المحور الثانى: تنمية صناعة وخدمات المحتوى الرقمى العربى

يجب السعى لخلق وتطوير محتوى رقمى عربى بما فى ذلك العمل على زيادة انتشار وتحسين الوسائط التكنولوجية خاصة أن حضور اللغة العربية على الشبكة العالمية يعد ضعيفاً مقارنة بحضور لغات عالمية أخرى. كما ان هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود فى سبيل دعم عمليات التوثيق الإلكترونى للتراث العربى بما يدعم الحفاظ على هذا التراث. لذا يجب دعم الجهود والمبادرات الوطنية التى بذلت فى بعض دول المنطقة فى هذا الشأن وتشجيع هذا التوجه ليشمل

التراث العربى بكافة جوانبه المتضمنة التراث العلمى والتراث الإسلامى، والتراث الوثائقى، والتراث الشعبى والتراث المعمارى والتراث الأدبى وغيره.

وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ المحور:

- استخدام الميزة التنافسية الكامنة في وحدة اللغة في العالم العربي وذلك لبناء صناعة محتوى معلوماتي عربي قوية قادرة على المنافسة عالمياً من خلال تشجيع الشراكة بين الجهات المعنية لخلق فرص جديدة لتحسين العائد على الاستثمار فى المحتوى.
- دعم مجتمع المعرفة العربى من خلال برامج تطوير المحتوى الرقمى العربى فى صورة الكترونية ويشمل:
  - المحتوى الثقافى (التراث): هو المحتوى الذى له علاقة وثيقة بتاريخ الأمم متمثلا فى حياتها السياسية والاقتصادية والعادات والتقاليد.
  - المحتوى المعرفى: هو المحتوى الذى يهتم بنشر الفكر الثقافى بين أفراد المجتمع وبناء أجيال علي درجة عالية من الثقافة وسعة الأفق.
  - المحتوى العلمى: هو المحتوى الذى يشمل الرسائل العلمية والتقارير الفنية (البحثية) والاحصاءات العلمية المتوافرة لدى المراكز والهيئات البحثية.
  - المحتوى الفنى والترفيهى: هو المحتوى الذى يشمل الأعمال الفنية والترفيهية سواء كانت أعمال درامية أو أعمال مسرحية أو أعمال موسيقية.
  - المحتوى الخبرى: يشتمل على الأخبار السياسية المحلية والعالمية والأخبار الاجتماعية والرياضية وأخبار مجتمع المال والأعمال وكل ما يهم أفراد المجتمع فى حياتهم اليومية مما يؤدى إلى بناء أجيال على درجة عالية من الثقافة وسعة الأفق.
  - المحتوى المجتمعى: يستهدف المناطق الريفية وشبه الحضرية لتمكينهم من استخدام أدوات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى الحصول على المعارف اللازمة لتحسين معيشتهم.
- وضع النماذج الاقتصادية بين مقدمى ومنتجى وناشرى المحتوى لتقديم خدمات المحتوى على شبكة الانترنت التى تضمن استمرار تطوير المحتوى العربى بالاعتماد على الوسائط الالكترونية والرقمية.
- تضافر جهود الحكومات العربية والمنظمات الإقليمية والدولية للدفع بمشروعات لتطوير أدوات ونظام أسماء النطاقات العربية Arabic Domain Name System. كما يجب بذل جهود مكثفة للإسراع بتطبيق أسماء النطاقات العربية على شبكة الإنترنت بما يتوافق مع القواعد العامة للغة العربية والمعايير الدولية، وايلاء اهتمام بمسألة خلق نطاق علوى عربى (.arb).
- تنمية القدرات البشرية لتطوير صناعة المحتوى الرقمى العربى والتوعية بأهمية تطويرها.

4-1 المحور الثالث: خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تتمتع المنطقة العربية بالعديد من المزايا والتى يمكن استغلالها من أجل دعم خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتشجيع الاستثمارات الوطنية والإقليمية فى هذه المجالات، حيث من الضرورى تعظيم الاستفادة من وحدة اللغة والتقارب الجغرافى. ويتحقق ذلك من خلال التكامل بين المزايا النسبية المتوافرة في المنطقة واستغلال الخبرات المتراكمة فى مختلف البلدان فى سبيل تحقيق نهضة شاملة فى بلدان المنطقة.

وتتمثل أهم الخطوط الرئيسية في هذا المجال فى:

- تشجيع الاستثمار والتكامل فى خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين الدول العربية مثل:
  - مراكز خدمات العملاء
  - مراكز الخدمات التكنولوجية
  - خدمات التشغيل للغير (التعهيد)
- وضع النماذج الاقتصادية لتصدير الخدمات التكنولوجية من المنطقة العربية للعالم الخارجى.

5-1 المحور الرابع: بناء الثقة والأمن فى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

إن تعزيز إطار الطمأنينة الذى يشمل أمن المعلومات والشبكات وحماية البيانات والخصوصية شرط أساسي لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين المستخدمين. وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- المساهمة فى تأمين وادارة حقوق النشر الرقمية على شبكة الانترنت وصياغة السياسات الملزمة لمكافحة التعدى على حقوق الملكية الفكرية.
- التعاون على المستوى الدولى لمكافحة جرائم الفضاء الالكترونى وإساءة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- وضع وتفعيل تشريعات حماية البيانات وحماية خصوصية المواطن العربى.
- توفير أمن المعلومات والشبكات لضمان خصوصية المستخدم.
- إصدار قوانين وتشريعات تجرم إختراق الشبكات.

2- الهدف الاستراتيجى الثانى: "تحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات"

ان العمل على تيسيير النفاذ الشامل لكافة القطاعات وفئات المجتمع فى المنطقة للاستفادة من الخدمات المختلفة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتحسين جودة هذه الخدمات خاصة فى المناطق المعزولة والنائية، هو من أهم الأهداف الاستراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والمعرفة. والواقع أن العمل الإقليمى الجماعى ووضع سياسات وتشريعات إقليمية متجانسة ومتكاملة فى هذا المجال يؤدى إلى تخفيض تكلفة هذه الخدمات وتحسينها. ويمكن الاستفادة من تجارب الدول الأكثر تقدماً فى مجالات التعليم والصحة والأعمال والحكومة الالكترونية، والتنسيق مع الوزرات المعنية فى كافة البلدان العربية لتحقيق هذه الأهداف.

2-1 السياسات والتشريعات الخاصة بتحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات

تم تحديد عدد من السياسات والتشريعات لتيسيير النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتشمل:

- وضع السياسات التى تضمن وصول وإتاحة الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لجميع مواطنى العالم العربى.
- تطوير مؤسسات البريد ووضع اطار للتكامل بينها كأساس للخدمات المجتمعية الالكترونية فى المنطقة العربية.
- وضع سياسات استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتطوير الخدمات الحكومية فى المنطقة العربية.
- وضع المعايير القياسية وتشجيع الاستثمار المشترك لتنمية الخدمات بين الدول العربية فى مجالات الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.
- تعظيم إتاحة وتبادل الخدمات فى مجال التعليم عن بعد والتطبيب عن بعد وخدمات الحكومة الالكترونية وغيرها مما يساهم فى رفع مستوى معيشة المواطن العربى.

وللعمل على تيسيير النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يتم العمل على المحاور الستة التالية:

2-2 المحور الخامس: النفاذ الى المعلومات

إن قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والمعارف والمساهمة فيها هو أساس بناء مجتمع المعلومات والمعرفة لذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز هذا النفاذ لكل فئات المجتمع بما فى ذلك المرأة ومحدودى الدخل وذوى الاحتياجات الخاصة مع إزالة العوائق التى تحول دون ذلك، وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- زيادة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وشبكات الاتصالات لدعم الوصول إلى جميع الخدمات بما في ذلك الخدمات ذات القيمة المضافة.
- ضمان المحافظة على التوازن بين أسعار الخدمات ومستوى الدخل، وجعلها في متناول غالبية مواطنى الدول العربية، خاصة الدول الأقل نموا.
- تخفيض تعريفة الخدمات المتبادلة بين الدول العربية لتعظيم الاستفادة الاقليمية بين هذه الدول دون الحاجة للمرور عبر شبكات الاتصالات العالمية.
- إنشاء نقاط نفاذ عمومية، متعددة الأغراض، تتيح النفاذ مجانا أو بأسعار معقولة للجمهور إلى مختلف تطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخصوصا الإنترنت.
- دعم المبادرات الوطنية الرامية إلى توفير أجهزة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وعلى وجه الخصوص الحاسبات، بأسعار وشروط ميسرة.

3-2 المحور السادس: بناء وتنمية القدرات باستخدام التعلم والتدريب الإلكترونى

استمرار التوسع فى استخدام التطبيقات الإلكترونية فى مجال التعليم والتدريب وتشجيع البحث العلمى والتطوير فى هذا المجال. وينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة لاكتساب المهارات والمعارف اللازمة للاندماج فى مجتمع المعلومات والاستفادة منه. وتتطلب هذه العملية تضافر جهود الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى لتدريب الموارد البشرية وتأهيلها، مع أهمية استمراريتها بسبب نمو السكان والحاجة الدائمة لتدريب الأجيال المتعاقبة على التكنولوجيات الجديدة واتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة فى هذا الصدد. وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- تفعيل التعلم الالكترونى والتعلم عن بعد فى التعليم الجامعى بين الدول العربية من خلال تفعيل ودعم جامعة عربية للتعلم عن بعد وربط الجامعات العربية بشبكات متطورة.
- دمج تكنولوجيا المعلومات فى العملية التعليمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى وتوصيل جميع المدارس بشبكة الانترنت فائق السرعة وربط المدارس العربية اقليميا بهدف تبادل المعلومات والتجارب.

- تشجيع التعليم المستمر والتدريب من خلال مراكز ونوادى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى المكتبات والجمعيات الاهلية وتجمعات الشباب.
- نشر المكتبات الالكترونية المتعددة الوسائط فى المدارس والجامعات واعتبارها من الأولويات.
- ربط مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث في المنطقة العربية بهدف التشارك فى الابحاث ومصادر المعلومات.
- تشجيع مبادرات تيسير النفاذ إلى المجلات العلمية والكتب ونشر الوعى باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين كل فئات المجتمع، واستخدام وسائل الاعلام والأساليب التى تناسب كل منطقة بما فيها من أساليب مبتكرة وتقليدية.
- تعزيز مبادرات محو الأمية الإلكترونية للجميع وذلك من خلال تنظيم دورات تأهيلية للموظفين.

2-4 المحور السابع: تنمية خدمات الحكومة الإلكترونية

أصبحت خدمات الحكومة الإلكترونية حقيقة واقعة ومنفذة فى معظم الدول، ولا تقتصر هذه الخدمات على ربط جمهور المستخدمين بنظام إلكترونى حديث ومتكامل لتقديم الخدمات فحسب، بل أيضاً لتسهيل تبادل البيانات ما بين الادارات الحكومية وتعزيز الشفافية ومساندة مجهودات محاربة الفساد والقضاء على البيروقراطية، وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- التوسع في تقديم الخدمات الالكترونية للمواطن العربى بحيث يتم تغطية جميع القطاعات.
- الانتهاء من تنفيذ البوابة الاقليمية الخاصة بالإدارات العربية لتوفير افضل الممارسات فيما يخص الحكومة الالكترونية.
- إنشاء بوابة إقليمية للمناقصات والمشتريات لتعظيم التبادل التجارى وإنشاء سوق عربية مشتركة.
- زيادة الاهتمام ببناء المواطن القادر على التعامل مع الحكومة الإلكترونية.

2-5 المحور الثامن: تنمية الخدمات الصحية باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تؤدى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً أساسياً فى القطاع الصحى، حيث تتيح إمكانية الوصول إلى المعلومات الصحية لكل فرد وتسمح بإجراء الاستشارات عن بعد بين الأطباء والخبراء الصحيين فى مختلف بلدان العالم وتسمح كذلك بمراقبة العمليات الجراحية المعقدة فيما بين البلدان. وعليه يلزم تضافر الجهود لزيادة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى الصحة نحو تحسين نظم الرعاية الصحية ورفع كفاءتها. وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- تطوير خدمات الرعاية الصحية باستخدام تكنولوجيا المعلومات مع اتباع المقاييس والمعايير الدولية لضمان التوافق اقليميا ودوليا للتأمين الصحى للانسان العربى.
- وضع المقاييس النمطية للصحة الإلكترونية في المنطقة بما يضمن التوافق على مستوى السجل الطبى الالكترونى.
- التوسع فى استخدام البطاقة الصحية الذكية للانسان العربى فى أى دولة عربية.
- انشاء شبكة عربية للعلاج عن بعد تخدم المناطق النائية والأماكن التى تنقصها الخبرات المتخصصة.
- التوسع فى استخدام التعليم عن بعد لتدريب الكوادر الطبية المتخصصة.

2-6 المحور التاسع: تنمية الأعمال الالكترونية

ان الوضع الحالى للأعمال الإلكترونية فى العالم العربى مازال فى طور النمو ويرجع ذلك لعدد من العوامل مثل نقص الوعى بفوائدها ونقص القوانين التى تكفل الحماية على الإنترنت. وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- ايجاد المناخ الملائم لنشر التجارة الإلكترونية من خلال سن السياسات والقوانين اللازمة وتعزيز الآليات الاقليمية لزيادة التبادل التجاري الإلكتروني بين الدول العربية، ورفع العوائق التى تقف أمام تدفق البضائع والخدمات.
- تشجيع استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى الشركات الصغيرة والمتوسطة الغير عاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات.
- اعداد نظام إرشادى عربى من أجل المعاملات التجارية الإلكترونية.
- وضع السياسات والتشريعات اللازمة لحماية حقوق المستهلكين والمنتجين وتعزيز الآليات الإقليمية لزيادة التبادل التجارى الكترونياً فيما بين الدول العربية.

2-7 المحور العاشر: تطوير مؤسسات البريد

ما زالت خدمات البريد فى احتياج الى التطوير بالدول العربية وفيما بينها، وذلك عند مقارنتها بمستويات الخدمات البريدية العالمية. ونظرا لانتشار المنافذ البريدية وثقة المواطنين فيها وقدرتها على التواصل مع كافة مستويات الأفراد والشركات بالبلاد العربية، عليه يجب الاستفادة من هذه الامكانيات والعمل على توسيع دورها فى النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- تطوير مؤسسات البريد العربية وبنيتها الأساسية، وتعزيز ثقة المواطن العربى فى كفاءة الخدمات التى تقدمها.
- إيجاد آلية مناسبة للتنسيق بين مؤسسات البريد العربية .
- تعظيم الاستفادة من الثقة الكامنة فى مؤسسات البريد العربية لاعطاء دفعة لنشر التجارة الإلكترونية وزيادة التبادل التجارى الإلكترونى بين الدول العربية.

3- الهدف الاستراتيجى الثالث: تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات"

إن تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المنطقة العربية تشكل أحد التحديات الرئيسية التي يجب العمل بفاعلية وسرعة من أجل تحقيقها، حيث تعتبر أحد الأركان الاساسية فى مستقبل المنطقة. وبقدر النمو الذى يمكن الوصول إليه في هذا المجال وبخاصة في مجال تصدير منتجات وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، تكون النتيجة مباشرة نحو دفع النمو فى قطاعات وصناعات أخرى متعددة تخدم وتستفيد منها وتؤدى إلى تحقيق نهضة شاملة فى المنطقة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع العمل الإقليمى فى مجالات وضع السياسات والبحث العلمى والتطوير والابتكار وتنمية ودعم الشركات المتوسطة والصغيرة وتنمية الكوادر فى هذا المجال.

3-1 السياسات والتشريعات الخاصة بتنمية الصناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تم تحديد عدد من السياسات والتشريعات لتنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

- زيادة الاستثمار فى البحث العلمى والابتكار والتطوير.
- تنمية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى هذا المجال.
- تشجيع الاستثمارات لتوطين التكنولوجيات المتقدمة بما يساهم فى خلق قيمة مضافة.
- تشجيع الاستثمارات المشتركة فى صناديق جديدة بنظام رأس المال المخاطر Venture Capital Fund بين الدول العربية.
- تنمية القدرات البشرية العربية والكوادر المتخصصة من أجل إقامة صناعة تصديرية جديدة فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- مراعاة قواعد الجودة العالمية بكافة مجالات العمل فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وللعمل على تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يتم العمل على ثلاثة محاور، هى:

3-2 المحور الحادى عشر: البحث العلمى والابتكار والتطوير فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

يعد الاستثمار فى البحث العلمى وتطوير الصناعة والمنتجات المحلية من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أحد أهم الأولويات بالدول العربية، وثمة أمثلة جيدة تشير الى تجارب ناجحة لتجمعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ساعدت بالفعل على نمو صناعة تكنولوجيا المعلومات، وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- وضع برنامج للبحث والابتكار العربى يضم شركاء من البلاد العربية.
- التركيز على البحث والتطوير فى مجالات محددة تضم:
  - المحتوى العربى ومحركات البحث العربية والوسائط الالكترونية للمحتوى ومحركات البحث العربية
  - المحتوى المرئى والتلاحم بين قطاعى الاعلام والاتصالات
  - خدمات المحتوى على الهاتف المحمول
- تشجيع اقامة المراكز البحثية الافتراضية فيما بين الدول العربية.
- تعزيز قدرات البحث والتطوير والتوسع فى مجالات البحث التطبيقى والتطوير ونقل التقنية وتوجيهها لتلبية احتياجات هذه الصناعة.
- مواكبة التطور العالمى فى تلاحم قطاعى الاتصالات والاعلام من حيث الاطر التنظيمية والقضايا التكنولوجية ونماذج تطوير الأعمال (Business Models).
- معالجة اللغة العربية رقميا حيث يجب تقديم الدعم فى البحث والتطوير للبرمجيات للتعرف على الحروف والكتابة العربية، وأخرى لتحليل النصوص العربية، وبرمجيات للترجمة الآلية من اللغات الأجنبية الى اللغة العربية والعكس.
- دعم وتنويع محركات البحث باللغة العربية لتعزيز عملية تطوير المحتوى الوطنى حيث يعتمد عليها غالبية مستخدمى الشبكة كوسيلة أولى للوصول إلى المعلومات المتاحة.

3-3 المحور الثانى عشر: تنمية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

يرتبط جزء كبير من النشاط الاقتصادى للمنطقة العربية بالشركات الصغيرة والمتوسطة كما هو الحال فى دول أخرى، وثمة أمثلة جيدة على وجود تكتلات لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالدول العربية يلزم توجيه الدعم لها ومساعدتها على فتح أسواق عربياً وعالميا. وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- تشجيع ودعم الحاضنات التكنولوجية (Incubators).
- تشجيع القطاع الخاص على عمل صناديق التمويل المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Venture Capital Funds).
- تهيئة بيئة لتشجيع الشركات الناشئة (Start Ups) الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتقديم القروض أو الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات المرتبطة بالتصدير ولفترات مناسبة.

4-3 المحور الثالث عشر: بناء وتنمية الكوادر اللازمة لتنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تشكل الموارد البشرية عماد أية خطة لتحقيق التنمية المستدامة ولتطوير الاقتصاد والمجتمع ويعد بناء القدرات البشرية الوسيلة والهدف فى عملية تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وفيما يلى الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

- توفير الكوادر البشرية اللازمة من المحترفين من خلال تطوير المناهج الدراسية بالجامعات طبقا لمتطلبات سوق العمل اقليميا وعالميا مع الاستمرار فى التعليم والتدريب لشباب الخريجين في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- دعم المتميزين في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تشجيع التعاون الإقليمى والدولى فى مجال بناء القدرات والكوادر.
- تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بما فى ذلك القدرة على تحليل المعلومات ومعالجتها بطرق مبتكرة. مع العمل على إتاحة فرص التعليم والتدريب بدون تمييز بين الجنسين.
- تضمين التعليم الفنى مناهج ملائمة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ثانيا: سياسات التنفيذ

من الأهمية بمكان الحفاظ على درجة وثيقة من الارتباط بين هذه الإستراتيجية وآليات تنفيذها وبين المحافل الدولية المنوط بها تنفيذ مقررات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات كأمرً هامً وضرورى لضمان الانفتاح الدائم على آليات وجهود مختلف الشركاء فى المجتمع الدولى.

وتعد الشراكة بين مختلف أصحاب المصلحة عنصراً رئيسياً لنجاح مبادرات مجتمع المعلومات وبناء قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى المنطقة حيث أن تنفيذ هذه الإستراتيجية ليس منوطا بالحكومات وحدها بل يتعين على سائر أصحاب المصلحة من مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدنى وكذا المنظمات الإقليمية والدولية المنتشرة فى المنطقة العربية التقدم للمساهمة بأدوارها.

أيضاً ثمة أهمية خاصة لتوفير الدعم المالى اللازم لتنفيذ بنود ومحاور هذه الإستراتيجية لا سيما من خلال حفز الاستثمارات. كما يلزم ايلاء اهتمام أكبر بتفعيل التعاون البينى وتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات بين الدول العربية فى هذا الشأن.

أ) <u>دور الحكومات</u>

- تؤدى الحكومات فى المنطقة العربية دوراً أساسياً ورئيسياً فى صياغة وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فهى تقوم على توفير البيئة التمكينية لنمو وتطور هذه التكنولوجيا كما توجه استخدامها بما يتلائم مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتؤدى دورا أساسياً فى وضع السياسات العامة وفى بناء القدرات وتوجيه التعليم الالكترونى، كما تقوم فى معظم الدول العربية ببناء البنى التحتية اللازمة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تدلل أكثر التجارب نجاحاً فى مجال تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الى أهمية الدعم الكامل من القيادات السياسية الى جانب تمتعها برؤية واضحة وأهداف محددة، وعليه فان تبنى إستراتيجية فاعلة فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يجب أن يكون من الأولويات السياسية على كل من المستويين الوطنى والإقليمى.
- وحيث أنه من المهم مشاركة كل الأطرف المعنية فى عملية بناء مجتمع المعلومات فان تنفيذ السياسات ومتابعتها وتقييمها سيكون مسئولية الحكومات فى المقام الأول، وهى التى سيتعين عليها الحفاظ من خلال مبادراتها على قوة الدفع اللازمة لجميع أطراف مجتمع المعلومات على المستويين الوطنى والاقليمى، بل هى التى ستعد مركزاً لجذب القطاع الخاص والمجتمع المدنى فى اطار من الشراكة.

ب) دور القطاع الخاص

- ثمة حاجة متزايدة للمشاركة الفاعلة للقطاع الخاص العربى والعالمى فى عملية بناء مجتمع المعلومات ويكتسب تهيئة المناخ المحفز لتعبئة الموارد التكنولوجية والمالية للقطاع الخاص أهمية خاصة لدوره فى الاسراع بتنفيذ هذه الاستراتيجية.
- من ناحية أخرى يمكن استخدام موارد القطاع الخاص من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص فى المشروعات الانتاجية والخدمية وفى قطاعات الصناعة والتعليم والتدريب مما سيؤدى الى الاستفادة من القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وخلق وسائل ذات جدوى اقتصادية لاقامة البنية التحتية والخدمات اللازمة للتطبيقات.
- وتحقيقا للتحفيز المطلوب فى هذا الصدد ينبغى ادخال التعديلات اللازمة على اللوائح والنظم الحكومية لخلق مناخ أكثر ملائمة لجذب القطاع الخاص وموارده للدخول فى مثل هذه الشراكات. كما يتعين على القطاع الخاص الاهتمام بدرجة أكبر ببناء شبكة للربط فيما بين مؤسساته بهدف تبادل الخبرات والاستعانة بالحلول والتطبيقات الناجحة.
- كذلك يبدو من المفيد استكشاف سبل اقامة الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص العالمية لما فى ذلك من أثر ايجابى على صعيد زيادة تدفقات الاستثمار ومزايا نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى المنطقة العربية وتوطينها.
- كما يمكن لمنتدى الأعمال العربى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات أن يلعبا دوراً بارزاً فى هذا الصدد وفى كافة مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجية.

جـ) دور المجتمع المدنى

- من المهم أيضاً أن تكون كافة الأطراف المشاركة وخاصة مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية على وعى ودراية بهذه الإستراتيجية وخططها التنفيذية وذلك من أجل الترويج لها وتوضيح أهدافها لكافة فئات المجتمع والمساهمة فى تنفيذ البرامج الخاصة بها.
- تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية نحو تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" الصادرة عن الأمم المتحدة. وتساهم هذه المنظمات بالفعل فى مشروعات ومبادرات العمل، وقد دلت التجارب فى العديد من البلدان النامية والمتقدمة على الأثر الايجابى لمؤسسات المجتمع المدنى فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وبناء مجتمع المعلومات .

- تقوم المنظمات غير الحكومية أيضا بدور هام فى نشر استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتوعية والتدريب.

د) التعاون الإقليمي والدولي

- ان للمنظمات الاقليمية والدولية دور هام فى نقل التجارب الناجحة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين الدول المتشابهة فى بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم فى توفير الدعم الفنى والمالى لدول المنطقة، وتيسر من نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى العالم العربى، وتقوم بالعمل على تنفيذ بعض المبادرات والمشروعات تنفيذاً كاملاً أو جزئياً.
- يوجد بالمنطقة العربية عددا من مقرات ومراكز ومكاتب المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومن المهم مد روابط قوية مع هذه المنظمات التى من أهمها: جامعة الدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبصفة خاصة "البرنامج الإقليمي لتقنيات المعلومات بالمنطقة العربية المسمى "اقتدار"، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربى آسيا، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واليونسكو، والاليكسو، والمكتب الاقليمى للاتحاد الدولى للاتصالات وغيرهم.

هـ) دور مؤسسات التمويل

يلزم تنفيذ هذه الإستراتيجية تصور واضح لمصادر التمويل الوطنية والاقليمية والدولية المتاحة وكيفية استغلالها من خلال خطط عمل وآليات متابعة ، حيث يعد ذلك فى مجمله من الأمور الهامة لتأمين تمويل متعدد المصادر لتحقيق أهدافها.

- يمثل رأس مال القطاع الخاص مصدراً هاماً للاستثمار فى قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث يجب خلق الظروف السليمة ووضع السياسات الجاذبة لهذا الاستثمار وتهيئة بيئة داعمة للأعمال التجارية وتأمين مكاسب اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل.
- تسجل المنطقة العربية حالياً أقل عائد على مستوى العالم من الاستثمار الأجنبى المباشر[1]، ويبدو أن الاستثمار الحكومى فى المجالات الرئيسية كالبنية التحتية وبناء القدرات والاطار التشريعى يعد من الأمور الضرورية اللازمة لإيجاد مناخ جاذب لاستثمارات لاحقة من القطاع الخاص. لذا ينبغى ايلاء الاهتمام اللازم له كونه يعزز من امكانيات تحقيق نمو فى الاستثمار الاجنبى المباشر.

- كذلك يعد المجتمع الدولى المانح بمثابة الشريك الآخر لتمويل هذه الإستراتيجية ويلاحظ أن الاتجاه الحالى يشير الى مساهمة المانحين الدوليين فى استراتيجيات التنمية الشاملة بما فى ذلك تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كأحد عناصر التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتفضيلها على المشروعات الفردية مما سيؤدى الى خلق فرصة كبيرة لدمج استراتيجيات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات واحتياجات التمويل مع خطط التنمية بالمنطقة. لذا يجب اغتنام الفرص التى تتيحها مؤسسات التمويل الاقليمية والدولية مثل البنك الدولى والصندوق العربى للتمويل وبنك التنمية الاسلامى لتوفير الدعم التكنولوجى والمالى، وفيما يلى عرض لبعض الشراكات التمويلية المبتكرة والخطط التى يمكن اعتمادها لتحفيز التمويل :

  - البنوك المحلية والمؤسسات المالية: بناء آليات تمويل للتكنولوجيا مع البنوك والمؤسسات المالية وذلك بمساندة الحكومة للشركات ذات المهارة والقدرة على المنافسة مع إبرام عقود في الأسواق العربية والعالمية[2].
  - المؤسسات الخاصة: يمكن تفعيل المؤسسات الموجودة وتشجيع المواطنين المقتدرين على انشاء مؤسسات هدفها تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات[3].
  - الصناعة: سوف تحقق الصناعات العربية مكاسب من الاستثمار فى الموارد الفكرية والبحث العلمى الضرورية لبناء اقتصاد المعرفة بجانب تحقيق الأرباح وزيادة الانتاج الصناعى. لذا يجب التحرى والاستفادة من سياسات ومسؤوليات الشراكات الاجتماعية ومطابقة الموارد المتاحة بالأولويات الإقليمية، كتمويل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المدارس على سبيل المثال.
  - استبدال الديون بالتكنولوجيا من أجل التنمية حيث يمكن مبادلة نسبة 1% من مدفوعات ديون الدول النامية التى قد تزيد عن مليار دولار وتوجيهها للبحث والتطوير التكنولوجى[4].

ثالثا: متابعة تنفيذ الاستراتيجية

إن ضمان تطبيق هذه الإستراتيجية تطبيقا فعالا وتحقيق الهدف منها فى خلق مجتمع معلوماتى متكامل بكل ما يحمله من نتائج تنمية اجتماعية وثقافية واقتصادية يتطلب تحديداً واضحاً للمسؤوليات وآليات المتابعة، حيث تتضمن خطة عمل الاستراتيجية آلية متابعة دورية لمراحل تنفيذها. كما سيتم عرضها على مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات بشكل دورى لضمان اطلاعه على سير عملية تنفيذ الاستراتيجية فى مختلف مراحلها وأية عقبات قد تعترضها، بهدف تمكينه من أداء دوره الهام فى التوجيه بأفضل البدائل لاتمام تنفيذها وتذليل ما قد يعترضها من عقبات.

رابعا: الخلاصة

ارتكزت الاستراتيجية على مجموعة من المبادئ والتى شملت المبادئ التى ارستها القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، بالاضافة الى متطلبات الواقع العربى والتطور المتسارع لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وتم تلخيص المبادئ التى تم الاجماع عليها فى ثلاث اهداف استراتيجية هى:

- خلق سوق تنافسى لمجتمع المعلومات العربى كجزء من مجتمع المعلومات العالمى.
- تحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات للمواطن العربى باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف خلق فرص عمل جديدة وتأهيلها للتصدير فى السوق العالمى.

وقد تم وضع السياسات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف. هذا بالاضافة الى ثلاثة عشر محورا، يتم العمل بها لتعظيم الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى بناء مجتمع معلومات عربى متكامل ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

كما تم وضع سياسات لتنفيذ الاستراتيجية من خلال مشاركة كافة الاطراف المعنية من حكومات وقطاع خاص والمجتمع المدنى والمنظمات الاقليمية والدولية ومؤسسات التمويل.

المراجع والوثائق الأساسية

- الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلوماتية، عمان 2001.
- الوثائق الخاصة ومخرجات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، جنيف 2003- تونس 2005.
- تجاه مجتمع معلوماتى عربى: إطار للعمل التعاونى، المؤتمر العربي رفيع المستوى للإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، من 16 إلى 18 يونيو 2003.
- تفعيل خطة عمل جنيف "رؤية إقليمية من أجل دفع وتطوير مجتمع المعلومات فى المنطقة العربية"، 2005.
- نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية: الاستراتيجيات وطرق التطبيق. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005.
- تقرير البنك الدولي حول: اقتصاديات المعرفة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من اجل تطوير استراتيجيات جديدة، 2003.
- تقارير التنمية البشرية العربية.
- الاستراتيجيات العربية الوطنية نحو مجتمع المعلومات.
- تقارير منظمتي اللجنة الاقتصادية بإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا.
- تقارير ودراسات أخرى.

الهوامش

[1] Dutta، Soumitra، Mazen Coury (2003) *التقرير الشامل لتكنولوجيا المعلومات 2002-2003 الفصل الثامن "تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للعالم العربي"* Oxford University Press

[2] Dutta، Soumitra، Mazen Coury (2003) *التقرير الشامل لتكنولوجيا المعلومات 2002-2003 الفصل الثامن "تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للعالم العربي"* Oxford University Press

[3] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة b1998

[4] تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، حسابات مبنية على مكتب الإحصاء الأمريكي 1999